

## العبء: الانتقال من البث التلفزيوني الأرضي الى الرقمي لمواكبة التطور العالمي

الضارة. وعن الأسباب التي دعت الوزارة للتعاقد مع إحدى الشركات، أوضح ان الأسباب التي أدت الى التعاقد مع هذه الشركة، وهي شركة حكومية، هو تقديم الاستشارة والصيحة الخاصة بتقنية البث التلفزيوني الأرضي الرقمي، حيث تعتبر تقنية جديدة، ولا توجد لدى معظم الدول الخبرة الكافية بهذا النظام وتطوراته وكيفية الاستفادة من امتيازاته.

أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبد الله أهمية تطبيق نظام البث التلفزيوني الرقمي، مشيراً الى ان هذا النوع من البث توأكب به الوزارة التطور العالمي في مجال الإعلام والتلفزة. وقال العبدالله ردا على سؤال برلماني للنائب عبد الوهاب الباطين: إن عملية الانتقال من البث التلفزيوني الأرضي التماثلي الى تقنية

الضارة. وعن الأسباب التي دعت الوزارة للتعاقد مع إحدى الشركات، أوضح ان الأسباب التي أدت الى التعاقد مع هذه الشركة، وهي شركة حكومية، هو تقديم الاستشارة والصيحة الخاصة بتقنية البث التلفزيوني الأرضي الرقمي، حيث تعتبر تقنية جديدة، ولا توجد لدى معظم الدول الخبرة الكافية بهذا النظام وتطوراته وكيفية الاستفادة من امتيازاته.

## « اختفاء الحاويات » اجتمعت أمس بحضور مدير الجمارك

# الدمخي: نفوق الأسماك لم يكن ظاهرة.. واستكمال مناقشة البقع النفطية بعد أسبوعين



.. وجانب من اجتماع لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات تصوير: محمد صابر



جانب من اجتماع لجنة البيئة

**ربيع سكر**  
تجتمع اليوم لجنة تحسن بيئة الأعمال ورعاية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والموضوعات التي ستتناولها اللجنة: استكمال مناقشة الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (98) لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. بحضور وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان . الى ذلك ، اجتمعت أمس لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات برئاسة النائب عبد الله الرومي لاستكمال أعمالها وحضر الاجتماع مقرر اللجنة النائب ماجد المطيري وعضوا اللجنة النائب وليد الطبطبائي وعادل الدمخي وحضر الاجتماع مدير الجمارك. واجتمعت لجنة البيئة أمس لمناقشة موضوع البقع النفطية المتسربة ومستجدات ظاهرة نفوق الأسماك وقرار الهيئة العامة للبيئة بشأن ضوابط وقواعد الصيد البري والبحري

وقال رئيس لجنة البيئة البرلمانية النائب د. عادل الدمخي إن اللجنة ناقشت البقع النفطية التي تسربت إلى البحر الشهر الماضي ، إضافة إلى ظاهرة نفوق الأسماك وقواعد وضوابط الصيد البري التي أقرتها هيئة البيئة.

وأوضح الدمخي في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة: إن اللجنة اطلعت على تقرير متكامل لهيئة البيئة يتضمن رسداً تاماً لهذا الموضوع وإجراءاتها التي كانت محل تقدير واحترام اللجنة، مضيفاً أن اللجنة ستجتمع بعد نحو أسبوعين للاطلاع على النتائج النهائية لهذا الرصد.

وذكر الدمخي أن اللجنة ناقشت البلاغات المتعلقة بنفوق الأسماك وتبين لها عدم وجود ظاهرة ، معرباً عن شكره وتقديره لهيئة البيئة التي قامت بتفصيل توصيات نيابته سابقة تخص هذه الظاهرة، وإن كنا نطمح لتعاون أكبر وحلول حقيقية وجذرية.

## ◆ هيئة البيئة تطالب بزيادة عدد « الشرطة البيئية »

## ◆ ناشد النائب العام استحداث النيابة البيئية لسرعة البت بالقضايا

## ◆ لجنة تحسن بيئة الأعمال تستكمل مناقشة تعديل « المشروعات الصغيرة » بحضور الروضان اليوم

إطلعنا على إجراءات الهيئة ولا أريد أن استبق الأحداث وتحمل جهة معيثة المسؤولية ونحن بانتظار نتائج الرصد والتحليل التي تقوم بها الهيئة لاتخاذ موقف.

الإضرار بالبيئة. وردا على سؤال حول ما تردد على أن البقع النفطية وصلت إلى المياه الإقليمية الكويتية وصلت من دولة مجاورة ، قال الدمخي نحن

وبين الدمخي أن اللجنة استمعت إلى شكاوى هوة الصيد البري والقتص على القانون الذي ينظم هويتهم ومقترحاتهم لتعديل اللائحة التنفيذية ، مع ضمان عدم

القضايا البيئية المرفوعة، قائلا: سنعمل على تفعيل جهود الجهات المعنية والتنسيق فيما بينها للحد من الإلقاء كل جهة المسؤولية على الأخرى.

وأكد حاجة الهيئة العامة للبيئة إلى زيادة عدد « الشرطة البيئية » من خلال وزارة الداخلية ، داعياً في الوقت نفسه النائب العام إلى استحداث النيابة البيئية لسرعة البت في

## استقبل السفير المنغولي

# الطبطبائي يسأل وزير الدفاع عن المخصصات المالية للمكتب الصحي العسكري في لندن



الطبطبائي يستقبل السفير المنغولي

لبعض التجار لتحصيل عمولات من تلك الشركات ، ان كانت الاجابه بنفي تلك المعلومات ارجو تزويدي بتفاصيلها ، داعياً الى توسعة مجالات التعاون بين الكويت ومنغوليا. وأضاف ان اللقاء تطرق إلى الحديث عن زيارة رئيس البرلمان المنغولي للكويت العام الماضي ، وتطلع المنغوليين إلى زيارة رئيس مجلس الأمة مزروق الغانم بلدهم. وذكر الطبطبائي أنه سيبذل أعضاء لجنة الصداقة الكويتية-المنغولية بالدعوة التي تلقاها لزيارة منغوليا، وسيضع الزيارة على رأس الأولويات.

وجه النائب د. وليد الطبطبائي أسئلة النائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ محمد الخالد قال فيها:  
1- ماهي الميزانية المخصصة للمكتب الصحي العسكري في المملكة المتحدة (لندن) منذ العام 2015 حتى نهاية أغسطس 2017؟  
2- من هي الشريحة المستفيدة من العلاج في المكتب سالف الذكر؟ مع تزويدنا بكشف تفصيلي حول الأسماء المستفيدة منذ العام 2015 حتى نهاية أغسطس 2017؟  
3- هل يتم عرض ملفات للشريحة المستفيدة من العلاج في المكتب سالف الذكر على لجان طبية متخصصة؟ وفي حال الإجابة بنعم، ابن تعتقد تلك اللجان؟ وأسماء أعضائها؟  
4- ماهي المبالغ المصروفة على المكتب سالف الذكر منذ العام 2015 حتى نهاية أغسطس 2017؟  
5- تداولت وسائل التواصل قبل فترة معلومات عن احالة عدد من قيادات الجيش الي النيابة العامة بسبب اختلاسات مالية واحالة البعض الآخر الي التحقيق بتهمة اخرى وتم بعدها تجميد وايقاف البعض واحالة البعض الآخر الي القاعد فان كانت تلك المعلومات صحيحة يرجي تزويدنا بالتهم التي نسبت لتلك القيادات ونتائج التحقيقات التي علي ضوئها اتخذتمت قراراتكم سواء التجميد او الاحاله للقاعد او غيرها من العقوبات التي اتخذتموها، وان كانت الاجابه بغير صحيح يرجي تزويدي بإجراء الزارة القانوني ضد من اشاع اخبارا كاذبه؟  
6- نما الي علمنا ان الوزارة اخرت دفعات بعض العقود الموقعه سابقا دون سبب وذلك للضغط علي الشركات الموقعه لتلك العقود بغرض الانصياح

## في اقتراح برغبة تقدم به للمجلس السويطي: نقل أبناء البدون من المدارس البعيدة للمناطق القريبة لسكنهم



ناصر السويطي

أعلن النائب ناصر السويطي عن تقديمه اقتراحاً برغبة قال في مقدمته لقد قامت وزارة التربية اخيراً بإصدار قرار يقبل أبناء العسكريين من غير محددى الجنسية للتعليم «البدون» للتعليم في مدارس وزارة التربية الحكومية ، ولكن شاب تطبيق القرار شواذب أبرزها عدم تمكن المستفيدين من القرار الإخراط في المدارس القريبة من منازلهم ، إضافة إلى عدم إصدار قرار لقبول أبناء وأحفاد البدون من حملة إحصاء 1965 في مدارس وزارة التربية الحكومية. وطالب السويطي في اقتراحه بنقل كافة أبناء غير محددى الجنسية «البدون» من المدارس البعيدة عن مسكنهم إلى المناطق التعليمية التابعة لتعاونين سكنهم ، بالإضافة إلى إصدار قرار يقبل أبناء وأحفاد حملة إحصاء 1965 في مدارس وزارة التربية الحكومية.

## نظرا لحاجتهم للعمالة الزراعية

# عسكري يقترح ضم القطاع الزراعي لمظلة قانون العمل في القطاع الأهلي



عسكر العنزى

قدم النائب عسكر العنزى اقتراحا بقانون لإضافة مادة جديدة برقم (3) إلى القانون رقم (6) لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي، وجاء في نصه: - مادة أولى : تصاحب إلى القانون رقم (6) لسنة 2010 المشار إليه مادة جديدة برقم (3 مكرر) نصها الآتي: «تسري أحكام هذا القانون على أصحاب المزارع والعاملين في القطاع الزراعي فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قوانين أخرى.» - مادة ثانية : على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. وجاء في المذكرة الإيضاحية أنه نظراً لما يعانيه المزارعون وحاجتهم للعمالة الزراعية، وإدراكاً لأهمية النشاط الزراعي فقد أعد هذا الاقتراح لإعتبار المزارع صاحب عمل تنطبق عليه أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي وله الحق في جلب العمالة واستخدامهم وتوقيع الجزاءات عليهم في حال عدم التزامهم بشروط عقد العمل، لذا نصت المادة الأولى على إضافة مادة جديدة برقم (3 مكرر) إلى القانون رقم (6) لسنة 2010 (تسري أحكام هذا القانون على أصحاب المزارع والعاملين في القطاع الزراعي فيما لم يرد بشأنه نص خاص).

## العجرف للفارس: ما السند القانوني لإغلاق مدرستين في الجبراء؟

أعلن النائب مبارك الحجرف عن توجيهه سؤالاً إلى وزير التربية والتعليم العالي د. محمد الفارس قال في مقدمته إنه نظراً لما سببه إغلاق كل من مدرستي المقداد بن الاسود المتوسطة للبنين ومدرسة كاظمة المتوسطة للبنات من إغلاقات طلابية في المدارس الأخرى في المحافظة ، لذا يرجى إيفادتي وتزويدي بالآتي:  
1- ما السند القانوني لإغلاق مدرستي المقداد بن الاسود ومدرستي كاظمة المتوسطة منذ أكثر من ثلاث سنوات ؟  
2- لماذا لم يتم اتخاذ أي إجراء بشأن المدرستين المذكورتين من هدم وبناء مدارس جديدة في مكانها على الرغم من إغلاق المدارس وتوزيع طلبتها على مدارس أخرى في المحافظة ؟  
3- هل تم إدراج ميزانية لبناء تلك المدارس خلال السنة المالية الحالية 2017/2018 أو في الميزانية القادمة 2018 / 2019 ؟ في حال الإجابة بنعم يرجى تزويدي بما نبئت ذلك ؟ وفي حال الإجابة بلا فما السند القانوني لعدم رصد الميزانية على الرغم من إغلاق المدارس منذ أكثر ثلاث سنوات ؟



صفاء الهاشم



أنس الصالح

فقد بدأت البنوك في الائتباب في هذه الأدوات منذ طرحها من قبل بنك الكويت المركزي، نيابة عن وزارة المالية، اعتباراً من بداية أبريل 2016. ووفق الصالح مع الإجابة رد الهيئة العامة للاستثمار على السؤال بشأن الحالة المالية للدولة، وجاء فيه أنه تم عرض الحالة المالية للدولة كما في 2017/3/31، في جلسة مجلس الأمة يوم الخميس 8 يونيو الماضي، والتي تم عقد جانب منها بصفة سرية، بكل شفافية ووضوح ويقين لا يقبل الشك أو التشكيك. وأشار إلى ان هيئة الاستثمار ليس لديها سيولة تفيض عن حاجتها، لان المادة 2 من قانون أنشائها تنبئ بها استثمار المال الاحتياطي العام للدولة واحتياطي الاجيال القادمة، دون تحديد انواع الانشطة التي تمارسها في استثمار اموال الاحتياطي العام او احتياطي الاجيال القادمة، أو طبيعة هذه الانشطة، كما هو الحال في الاغلب الاعم من الجهات التي تساهم فيها، ولكنها محكومة في استثمار اموال هذين الاحتياطين بظروف السوق المحلي والاستقرار العالمية التي تحكم اوضاع استثماراتها والعوائد المتوقعة من كل نوع من انواع الاستثمارات.